قوله ان يكون ابوسا وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا لغوا والاولى
وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى قوله واصل هذا المثال وقيل اصله ان جماعة
دخلوا غارا فانهار عليهم فقتلهم وقيل وجدوا فيه عدوا فقتلهم فقيل
فيه ذلك وصار مثلا يقال فيما ظاهره السلامة ويخشى منه الشر قوله
الظاهر ان هذا مؤول بان المراد ابن قولك ان الماء والعشب قوله فعكسوا
وايضا لما كانت معا فيهن في الاخبار اذ لا يتحقق التاكيد مثلا الا في الخبر كانت
الاخبار كالعمد والاسماء كالفضلات فاعطيت للاخبار اعراب العمد وللاسماء
اعراب الفضلات قاله في التسهيل واعترض عليه بما الحجازية فان هذه العلة مو
جودة فيها دون هذا المعلول قلت لا نسلم وجوب اطراد العلة في هذه
الصناعة سلمنا لكن المانع في ما انما هو ان عملها للحمل على ليس فلو سلك
بمعموليها غير مسلك معمولي ليس والا بطل العمل قوله ثم لا يخفى ما يرد عليه فلقد
اذا نسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها حصل المقصود من معنى الاستدراك
فاذا افاد ... لكن فالجواب انه افادها باتى من الحكم مخالف لما قبله من اول
الامر فاذا ذكر الحكم استفيدت المخالفة من جوهر اللفظ تنصيصا وافادة الحرف
ابتداء اجمالا قوله فلا هو فيها وبعبارة اخرى ان المراد بالظرفية الكون بطنها لا الكون
على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لكنه
اقشعر بطنها لانه لا بد من فيه هذا محصل الجواب وفيه نظر لان العقل الصحيح
قاض بان اراد الكون عليها لا الكون فيها والله اعلم قوله فيما اذا كان خبرها يعني ان الخبر
اذا كان جامدا نحو كان زيدا اسد فهي للتشبيه وان كان مشتقا نحو فهي للظن والشك
نحو كانك قائم وشبهته ان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه وجوابه
ان المعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيقع التشبيه
قوله خلافا لابن السيد ورد بانها للتشبيه وان الكاف حرف خطاب لا اسمها
وان الباء زائدة في اسمها ولم تذكر خبرها وهذا في من رواه لم تكن بدون الواو
واما في رواية ولم تكن فقال ابن عمرون ان الكاف اسمها والمجرور خبرها والجملة
تكن حال وقيل غير ذلك قوله ممكنا فان السعد اذا كان التمني ممكنا يجب ان لا يكون

قوله بان [illegible] خرج بالظرف [illegible] والاستثنا [illegible] وعلى المعطوف [illegible] والله اعلم

لا توقع

لا توقع وطماعية في وقوعه والاصار ترجيا قوله والا ان كان هذا الاستثناء
متصل بالمعنى لانه يصير المعنى ان الخبر يتوسط في غير عسى ولا مطلقا ظرفا كان او غيره
وان الخبر ان كان ظرفا يتوسط مطلقا في عسى وغيرها وليس كذلك فان المودى بهذا
انما هو تعدد الاستثناء فوجب ترك الاستثناء الثاني والاقتصار على تقدير ان كان
بعد الواو والجزاء فيفيد الكلام انه لا يتوسط الا بشرطين ان يكون الحرف غير
عسى ولا وان يكون الخبر ظرفا لا انه كلما حصل احدهما جاز التوسط والله اعلم
قوله نحو جلست حيث قال الرضي فيجوز لك الكسر والفتح جميعا بعد حيث والاضافة
من حيث الى الجملة لا الى المفرد لان اضافة حيث الى المفرد نادرة لا عبرة بها
لكن مع الكسر تكون الجملة مصرحا بها ولا شيء يقدر ومع الفتح تكون ان وما
لاتها في موضع مبتدا والخبر محذوف فاذا قلت حيث من حيث انك محسن
بالتقدير من حيث احسانك حاصل فتكون الواقعة بعد حيث مما يجوز فيه اعتبار
الجملة فتكسر واعتبار المفرد فتفتح ولا اشكال انتهى من النيل قوله او حرفي يمكن
ان يمثل له بما اذا وقعت بعد ما المصدرية بناء على انها توصل بجملة الابتدا
كما قال في الكافية الكبرى وعد وصلها بجملة ابتداء ان كان تسوقت بها فقد فصل
كمثل جبر ما الجود ممكن وفي قد ثاني كذا والوقت غير معتبر انتهى فعلى هذا يجب
فاان جزاء مكانه بالكسر وعلى قطعه في التوفيقية يمثل له بما غير التوفيقية
كالتي في قول الشاعر احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
الا ان يقال فيه في الموصول ان ما لا توصل بالجملة الاسمية الا بشرط
ما تصور تقديره ولو سلم اطلاق الكافية فذلك نادر لا عبرة به وحينئذ
فقوله او حرفي سهو تبع فيه من المصرح لم يقدر ذلك لا فادته ان الكلام
ما تكسر فيه ان بعد موصول حرفي حتى يرد عليه ما ذكر من استحالة ذلك
وانما قدره لافادته ان موصول من قول الموضح او الموصول يجب حمله على
الاسمي والحرفي ولا يتعين حمله على الاسمي فقط ونحو ذلك ان الموضح اخرج منه
قوله بخلاف الواقعة في حشو الصلة ونحو ذلك امران احدهما نحو جاء الذي
عندي انه فاضل والثاني قوله لا افعله ما ان حراء مكانه فان كلامه في الذي

Copyright © King Saud University